السنة الثالثة والعشرون العدد 87/ شهر كانون الاول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر 2025/12/2

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1369

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Subject Review

The Role of Economic Planning in Financing the Agricultural Initiative in Iraq 2008-2015

مقال مراجعة

دور التخطيط الاقتصادي في تمويل المبادرة الزراعية في العراق 2008-2015

أ.م. د. داود عبد الجبار أحمد
Dr. Dawood Abdul Jabbar Ahmed
dawood.a@coadec.uobaghdad.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا المقال الى التأكيد على اهمية معالجة وتنمية الموارد البشرية العراقية لكي تكون مؤهلة لممارسة الزراعة الحديثة من خلال استخدام الزراعة الحديثة واستخدام التقنيات والتكنولوجيا في تطبيق الزراعة الحديثة، وزيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي وتشجيع المبادرات على مستوى الاقتصاد القومي سواء كان قطاعا" زراعيا" ام صناعيا يعمل على تنويع مصادر الدخل القومي من شأنه تقليل الاعتماد على قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال رسم خطط وسياسات اقتصادية وزراعية سليمة لتنمية الاقتصاد العراقي.

المقدمة

يعد التمويل الزراعي من اهم مقومات التنمية الزراعية، وفرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يهدف الى حل مشكلة ندرة راس المال وكيفية استخدامه استخداما" عقلانيا" لزيادة الانتاج وتوفير الاموال اللازمة للمستثمر الزراعي من خلال الاقتراض او المساعدات في تمويل المبادرة الزراعية التي تطلقها الحكومة العراقية 2008-2015 لتطوير القطاع الزراعي، وهنا تقع هذه المسؤولية على عاتق الحكومة لتحقيق عملية التنمية الزراعية والاجتماعية وزيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتحسينه كما" ونوعا" ، ولتحقيق ذلك تتطلب وضع خطط ورسم سياسات تستند إلى أسس اقتصادية واجتماعية عقلانية.

اولا- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ومقارنته مع بقية القطاعات.

بالرغم من اهمية القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان مساهمته تشكل بنسبة 4.5% للمدة 2004-2022 مقارنة بقطاع النفط الذي يحتل المرتبة الاولى في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي التي شكلت نسبته اكثر من 50% لنفس المدة، فضلا" عن التخصيصات الكبيرة للمؤسسات الامنية وغيرها. ويمكن ان نعزو ذلك الى عدد من الاختلالات والمشاكل والتحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي من ابرزها :

1-الانفاق الاستثماري غير الأنتاجي الذي يستم بكونه انفاقا" تبديديا" يصب في تبديل ارصفة الشوارع سنويا" وانتاج الصبات الكونكريتية والاسيجة الحديدية غير المبرره والتي تكلف استيرادها مئات الملايين من الدولارات والتي كان ممن المفترض استغلالها في بناء صناعات حديثة قادرة على سد الطلب المحلي والعالمي، فضلا"عن هذا الانفاق كان موجها" لاعادة اعمار المشاريع المتضررة بفعل العمليات العسكرية والامنية وحالات النهب والسرقة التي سادت بعد عام 2003 والاضرار التي لحقت بها وخاصة في مستلزمات الانتاج من المكائن والمعدات

2-التحديات الطبيعية متمثلة بالظروف المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري بسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولاسيما ثاني اوكسيد الكاربون، والتصحر وشحة المياه وغيرها

3-التحديات البشرية تتمثل في ضعف الامكانيات التكنولوجية وقصور السياسات الزراعية وضعف العمل الاداري والتنظيمي وانخفاض الكفاءة الاقتصادية الزراعية وتخلف نظام الري وغيرها،

4-انشغال الحكومة العراقية بالحروب والتخبط السياسي والاقتصادي مما أدى الى تبديد موارد البلد ومقومات التنمية والتطور فيه

ثانيا: اهمية دور التخطيط الاقتصادي في تمويل المبادرة الزراعية: لابد من الاشارة الى إن الحكومة العراقية وفرت اموال طائلة من الموازنة العامة، فنجد بعد عام (2003) تم إنشاء صندوق إقراض الفلاحين ، وصغار المزارعين، وتنمية الثروة الحيوانية ، المكننة ووسائل الري الحديثة ، تنمية النخيل، والتنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية ، وتنمية المرأة الريفية، برأس مال قدرة (288) مليار دينار يسهم في توفير التمويل الميسر على وفق ضمانات مناسبة، وفي (عام 2008) جاءت المبادرة الزراعية وامتدت الى عام 2015 ، تمّ خلالها إنشاء (7) صناديق اقراض متخصصة توفر القروض للمستثمر من دون فوائد ، وصلت عدد النشاطات التى دعمتها الحكومة الى 54 نشاط ، لقد شملت هذه المبادرة مشاريع الخطة الاستثمارية والقروض الميسرة للقطاع الزراعي والقرى العصرية ومشاريع الثروة الحيوانية، ودعم القطاع الاروائي من خلال تخصيص اموال اضافية في الموازنة العامة للدولة الى وزارة الموارد المائية لغرض القيام بالمشاريع المهمة. فضلا" عن ذلك، لقد كانت المبالغ التي تم انفاقها على المبادرة 2008-2015 من قبل الجهات التنفيذية تقدر ب 4283.514 مليون دينار، تمّ صرف منها لاغراض النشاطات تقريبا" 1969.196 مليون دينار ، اما عدد المستفيدين من هذه المبالغ 106113 شخص.فكانت المبالغ التي خصصت لتطوير المبادرة هي احدى الخطط التي شرعت بها الحكومة لاعادة الحياة للواقع الزراعي والارتقاء بواقع المنتج النباتي والحيواني.

اما الاسباب الرئيسة للمبادرة الزراعية تتمثل بالنقاط الاتية:

1-تدني انتاجية الارض.

2- تدهور البنى التحتية للمشاريع الزراعية.

3- تدهور الثروة الزراعية النباتية والحيوانية.

4- شحة المياه الواردة الى العراق

ثالثا: التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي وتخصيصات المبادرة الزراعية : واذا اخذنا بنظر الاعتبار التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي وتخصيصات المبادرة الزراعية للمدة 2010-2015، نجد ان الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي للسنوات 2010-2011 كان اكبر من حجم تخصيصات المبادرة الزراعية لنفس السنوات، ولكن حصل العكس في 2012-2013، اذ كانت تخصيصات المبادرة الزراعية اكبر من الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي ، اما في 2014-2015 نلاحظ ان تخصيصات المبادرة انخفضت بشكل كبير عما هو عليه الانفاق الاستثماري الذي هو الاخر انخفض ولكن بنسبة اقل من تخصيصات المباردرة الزراعية، ان هذا التفاوت بينهما يتاثر بشكل كبير

في الوضع المالي للعراق لان مصدر التمويل لهما هو الموازنة العامة للدولة التي هي الاخرى تتاثر بالايرادات النفطية وباسعار النفط غير المستقرة

وعلى الرغم من اسهام المبادرة الزراعية في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، الا ان هناك عوامل شكلت بمجملها عائقا" في نجاح المبادرة الزراعية هي كالاتي:

1- ضعف الاجراءات الرقابية المتخذة من قبل اجهزة الرقابة مما ادى الى ضياع الكثير من المخصصات لهذه المبادرة، او تم صرفها في الاوجه التي يفترض صرفها الى نشاطات المبادرة.

2- استشراء الفساد المالي والاداري الذي يعاني منه ليس فقط القطاع الزراعي وانما جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تعمل على تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

3- تعطيل سياسة الدعم للمنتج الزراعي واتباع سياسة السوق المفتوحة امام السلع الزراعية الاجنبية، مما الحق الضرر الكبير على المنتجين الزراعيين.

4- سوء ادارة هذه المبالغ التي تم انفاقها على المبادرة حال دون استثمارها في تحقيق تنمية القطاع الزراعي.

الخاتمة

يمكن القول بان تمويل المبادرة الزراعية استطاعت ان تعيد النشاط للقطاع الزراعي وانعكاسه على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال استقطاب القوة العاملة الزراعية بعد ان تركت هذا القطاع خلال السنوات التي سبقت عام 2003.وان المبالغ المصروفة الى المستفيدين من هذه المبادرة اسهمت في تطوير القطاع الزراعي .

المصادر

1-وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية،2017.

2-د. اياد كاظم الطائي، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المبادرة الزراعية في العراق عام 200 .

3-وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات، اكتفاء عذاب زغير، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة 2010-2016.

4-سعيد عبود السامرائي، التخطيط الزراعي في العراق، مطبعة الامة، بغداد، 1980.